البروفسور زين رجب .....جامعة حلوان –مصر-

دور المؤسسات الجامعية في تحقيق متطلبات الأمن الاجتماعي لطلابها

للمؤتمر الدولي الثاني حول المسؤولية المجتمعية للجامعة

مقدمة :

لم نري العالم في اي وقت مضي شهد ،كما يشهد عالمنا الان من مواجهة العديد من التغيرات والمتغيرات المقصودة وغير المقصودة الآتية بفعل فاعل او آتية نتيجة لأضطرابات العديد من أوجهة الحياة المجتمعية بصفة خاصة والحياة العالمية بصفة عامة، ونجد أن الاحوال الاجتماعية والنفسية للشباب وخاصة شباب الجامعات قد تغيرت ، مما كان له العديد من التأثيرات السلبية وعدد من التأثيرات الاجتماعية الايجابية و يتوقف ذلك علي قدرة المجتمع بمؤسساته الفاعلة والعاملين عليها في مواجهة تلك التغيرات السلبية من ناحية وتدويرها لصالحه والعمل علي الاستفادة منها ،ومن ناحية اخري دعم واستثمار التغيرات الايجابية، وكذلك تحقيق متطلبات الامن الاجتماعي وصلابة المجتمع من ناحية ثالثة . لذلك كان للمؤسسات الجامعية دور بارز في مصر خلال المرحلة السابقة والحالية من خلال دورها الأساسي في تحقيق وتوفير متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعي لطلابها وخريجيها عندما اضافت إلي اهدافها هدف ثالث تريد ان تحققه لصالح المجتمع إلا وهو الاهتمام بشئون البيئة وخدمة المجتمع وذلك بالأضافة الي التعليم والبحث العلمي ومن هذا الهدف بدأ الاهتمام بتوفير وتحقيق متطلبات الامن الاجتماعي لطلابها حتي عند التخرج ليكونوا قادرين علي مواجهة الحياة الخارجية وقبلها الداخلية لتحقيق اهداف المجتمع الكبيرة وتحقيق الآمن بكافة صوره وأنواعه.

تمهيد لمشكلة الدراسة وموضوعها :

نري اليوم العديد من مفاهيم الأمن، فهناك الأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن الصحي، والأمن المالي، والأمن الغذائي، والأمن التعليمي ،والأمن الاجتماعي إلى آخر تلك الأنواع والتي حين تتحقق معاً، يتحقق الأمن الانساني للفرد.

وفي كثيراً من الأحيان نؤكد أن الأمن هو التخلص من المخاطر التي تهدد السلامة العامة. ويعتبر الأمن مسؤولية اجتماعية تقتضي المحافظة على سلامة أفراد المجتمع وقدرتهم على حماية أنفسهم وغيرهم، مما يوفر لهم بيئة مجتمعية مستقرة،تصنع علاقات متماسكة داخل نسيج اجتماعي واحد، ولكي نحقق درجات عالية من الأمن الاجتماعي، علينا بالتعايش السلمي بين كافة مكونات المجتمع، وقبول الآخر واحترام مكوناته الفكرية والعقائدية مهما كان تنوعها ، مما يؤكد على

تحقيق الشعور بالأمن والأمان معاً، والاطمئنان وعدم الخوف والاستقرار في نواحي الحياة وأساسياتها من صحة واقتصاد وغيرها من عناصر الأمن الاجتماعي، هي حجر الزاوية في نجاح التنمية الشاملة للمجتمعات. فالأمن الاجتماعي يحقق تنظيم الحياة الاجتماعية للأفراد والمجتمعات، وينشر العدل والمساواة بين أفراد المجتمع، ويعمل علي توطيد أواصر الترابط الاجتماعي، وتعميق حب الانتماء للوطن وتحقيق الهوية الوطنية .

وكلما كانت الدول تعمل على تطبيق القوانين التي تحمي الأفراد والمجتمعات على أرض الواقع، وتحقيق جوانب الأمن الاجتماعي الأخرى، كالأمن الاقتصادي والصحي وغيرها، سنكون حققنا الهدف الرئيسي للأمن الاجتماعي، الذي نصبو إليه، وهو استقرار المجتمع وزيادة قدرته على تقديم الخدمات لأفراده وتحسين مستويات معيشتهم، وتحقيق أعلي مستوي من الانتاجية ،مما يوضح مدى أهميه الأمن الاجتماعي في بناء مجتمع متطور ومتكامل، فينعكس على تحقيق أمن سياسي قوي يقود الدولة إلى مكانة دولية كبيرة من خلال اقتصاد مؤثر، وقوة مجتمعية، واستقرار يؤدي إلى مشاركة الحضارة المصرية والقديمة والحديثة في التطور التكنولوجي والمعرفي للحضارة البشرية.

وأري أننا اليوم نعيش عالماً متشابكاً عبر مواقع التواصل الاجتماعي المتزايدة والمتغلغله بعمق في الاطار الاجتماعي لأي مجتمع ، والتي تقوم بدور كبير في الحراك الفكري للأفراد والمجتمعات، قد ينعكس بالسلب أحياناً على المجتمع، بتمزيق النسيج المجتمعي، والإصابة بتغيرات صعب علاجها، ما لم ندركها في الوقت المناسب. ونعمل لها الف حساب ونواجهها فعندما يتفشى الفكر السلبي، يصبح من الصعب جداً إعادة العقل إلى الصواب. ولأن مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت واحدة من أهم وسائل الإعلام، التي اصبحت تحدد نوعية الرسالة وهدفها وقوة تأثيرها على المجتمع، وهنا تمثل وسائل التواصل الاجتماعي الجهة الإعلامية التي تعمل على نشر الخبر والمعرفة للمجتمع ويمكن ان تعمل علي اضطراب الامن الاجتماعي وخاصة بين الشباب مالم نحقق لشبابنا متطلبات تقية من البعد السلبي لها وتحقق له البعد الايجابي الذي يسعي اليه المجتمع

وأري أننا مع شبكات التواصل الاجتماعي، أمام إعلام جديد من دون قيود أو حواجز، يلغي السيطرة عل المدركات العقلية والثقافية والفكرية ، ويجعل القائم بالاتصال هو الذي يقرر اتجاه وهدف الرسالة، فهو ينقل رسالته الإعلامية، ويبث من خلالها ما يريد تحقيقه، فأصبحت المجتمعات مخاطبة بشكل مباشر، وكل صاحب صوت مؤثر عبر شبكات التواصل الاجتماعي يحدثه وربما كان ايجابيا او سلبياً، وفي الحالة السلبية هنا يبدأ الأمن الاجتماعي في الدخول في حالة من الفوضى الفكرية والإخبارية والإعلامية، ولكي نحافظ على الأمن الأجتماعي المجتمعي

لابد من توفير بيئة مجتمعية واعية قادرة على إدراك المخاطر وخاصة الاجتماعية ،والتي من الممكن أن تؤدي إلى شرخ في النسيج المجتمعي. فلابد من اتباع سبل وطرق وإجراءات للمحافظة على تماسك الأمن المجتمعي، لأنه هو ركيزته الأساسية لنحافظ على الأمن السياسي. ولن يكون ذلك إلا من خلال الحفاظ على الترابط والتماسك والوعي المجتمعي من الداخل، وعدم قبول اختراقه من خلال هذه الرسائل المحملة بكثير من الزيف، من خلال تقوية قدرة الأفراد، وخاصة الشباب، على التمييز ما بين الزيف والحقيقة، والعمل على تأسيس الطلاب على أسس مجتمعية معرفية صلبة ترتبط بصورة وثيقة بهويتنا الثقافية والاجتماعية، لكي تستمر عمليه التنمية والتطور والإنتاج على جميع الأصُعد، لتحقيق الريادة الحضارية لمصروالعالم العربي ، بل والعالم اجمع ، ولنرتقي بمجتمعاتنا وأجيالنا القادمة.

مشكلة البحث:

لم تعد مجموعة التغيرات والمتغيرات التي تمر في المجتمع وخاصة اذا كانت مقصودة ويصفة خاصة اذا كانت من الخارج دون أن تحقق تأثيرا سلبيا خالصا في ظل المتغيرات التي يشهدها عالمنا المعاصر، والتي زعزعت الكثير من القيم والثوابت الاجتماعية،وغير الاجتماعية وتعددت بالتشويات في جدارنا الثقافي وفي فكرنا المعاصر وفي مدركاتنا المتعددة ، سواء كانت بفعل الداخل والخارج وأصبح التشوية والتحريف مسألة خاصة للخروج من دائرة الفكر السليم والاحداث الحقيقية الي ركوب ثوب العظمة والمبالغة، والهدف هو تحقيق ما يتمناه محرفوه ليصبح الفكر المعاصر مشوها بعيد عن الاصالة والقيم الثابتة والواقع حتي الذي يدركه الناس ، هذا بالأضافة إلي بروز قيم الغلو والتطرف، البعيدة كل البعد عن قيم الحقيقية ومبادئها الانسانية السامية.

ونجد أنه من وراء ذلك قد حدث شرخا في الامن الاجتماعي لأفراد المجتمع، ومن ثم الامن النفسي لنجد تغيير في الاحوال فقد نجد انه قد حل الخوف بدل الأمن، والقلق بدلا من الراحة والطمأنينة، والتشرذم بدلا من الاستقرار والسكينة. ان هذا الواقع كان أكثر وطأة على فئة الشباب الذين باتوا في حيرة من أمرهم، وهم في حاجة الى جرعات معرفية، والى مشاعل تنير لهم طريق الحق والصواب لكي يحافظوا على امنهم الاجتماعي، ويكونوا قادرين على اداء ادوارهم ومسؤولياتهم تجاه ذاتهم وتجاه الاخرين.ومن ثم تجاه المجتمع الاكبر الذي يعيشون فيه

ومن ثم أري أن يجب ان تتحرك مؤسسات المجتمع كلها بصفة عامة، والمؤسسات الجامعية بصفة خاصة للقيام بدور حقيقي في مساعدة الشباب الجامعي على أستمرار الأمن الاجتماعي لهم وكذلك العمل علي تماسك أمنهم النفسي من خلال توفير وتحقيق وتفعيل المشروعات والبرامج

والأنشطة الفكرية والأكاديمية والتأهيلية بالجامعات المصرية كلها ، بل والعربية للمحافظة علي النسيج الاجتماعي ككل .

وانطلاقا مما سبق يمكن القول قد قمت بتحديد مشكلة البحث الحالي من خلال طرح الأسئلة التالية :

السؤال الاول :

هل للمؤسسات الجامعية دوراً في توفير وتحقيق وتعزيز متطلبات الأمن الاجتماعي لطلابها ؟

والسؤال الثاني :

هل يمكن ان يكون للجامعات سواء المصرية او العربية دوراً في العمل علي تقديم الحلول الوقائية والمتطلبات العلاجية والموجهات التنموية لإيقاف فاعلية المخاطر التي يتعرض لها الشباب الجامعي والتي تؤثر سلبا علي أمنهم الاجتماعي؟

أهداف البحث:

وللاجابة علي تساؤلات التي تم طرحها سوف يسعي الباحث للأجابة بشكل متكامل عن الاستفسارات الآتية:

اولا : ما هية الأمن الاجتماعي ؟

ثانيا: ما أهمية الامن الاجتماعي لطلاب الجامعة والمجتمع ؟

ثالثا : ما أهداف الأمن الاجتماعي ؟

رابعا : ما مقومات الأمن الاجتماعي ؟

خامسا –ما المخاطر التي يتعرض لها الشباب الجامعي ؟

سادسا : ماالآفات والامراض التي تهدد الأمن الاجتماعي وخاصة لطلاب الجامعات؟

سابعا: ماالمكونات الاساسية لمكافحة الآفات والامراض التي تهدد الأمن الاجتماعي؟

ثامنا : ما أدوار المؤسسات الجامعية وخاصة في مصر لتحقيق متطلبات الامن الاجتماعي؟

تاسعا : ما أدوار المؤسسات الجامعات في تعزيز الأمن الاجتماعي ؟

عاشراً : مؤشرات عملية مقترحة لمواجهة الواقع الاجتماعي الجامعي المضطرب وتحقيق الآمن الاجتماعي .

من هذا المنطلق يمكن أستعراض وتحقيق البحث من خلال العناصر الاساسية التالية:
أهمية البحث:

في ظل ما تعانيه بعض الدول والمجتمعات في منطقتنا من اختراق واضح لأمنها الاجتماعي، وما تولد لتلك المجتمعات من مخاوف بفعل سلوكيات العنف التي تشهدها، كان لا بد من تسليط الضوء على ماهية الامن الاجتماعي وأهميته واهدافه ومقوماته وما يمكن ان تقوم به المؤسسة الجامعية من تحقيق متطلبات فاعلة لتحقيق الامن الاجتماعي ودورها إيضا في تعزيز الامن الاجتماعي لطلابها ، ودورها ايضا في وقاية الشباب من المخاطر والتحديات التي تؤثر سلبا علي الآمن الاجتماعي له ، فضلا عن الخروج بجملة من المؤشرات العملية المقترحة بهذا الشأن، من هذا التصور يبرز أهمية البحث الحالي .

منهجية البحث:

يعتمد البحث المنهج الوصفي من خلال التناول المكتبي للأدبيات ذات الصلة من دراسات وابحاث ووجهات نظر بموضوع البحث وتحليلها، والخروج بتركيبة نظرية تضاف الى البحوث المتداولة بهذا الشأن.
ومن ثم ننطلق بالنقاط التالية لتحقيق تلك المنهجية والاهداف الذي قررها الباحث في بحثه من خلال النفاط الاستفسارية التالية :

اولا : ما هية الأمن الاجتماعي؟

1- الأمن الاجتماعي في اللغة والاصطلاح:

جاء في القاموس المحيط: الأمن ضد الخوف، أمن كفرح، امنا وأمانا فهو امن وأمين، ورجل أمنة؛ يأمنه كل أحد في كل شيء. (الفيروزابادي،2007، ص 62).

والأمن في المصطلح، هو الطمأنينة والاطمئنان بعدم توقع مكروه في الزمن الحاضر والمستقبل (عمارة،1998، ص 5).

اما الأمن الاجتماعي، فقد عرفه الحسن (1985، ص 23) بأنه: سلامة الافراد والجماعات من الاخطار الداخلية والخارجية التي قد تتحداهم كالقتل والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب والسرقة فضلا عن الاعمال العسكرية.

وبذلك يتطابق المعنيين اللغوي والاصطلاحي لمفهومي الامن والأمن الاجتماعي وتجمعهما كلمتي الطمأنينة والسلامة على مستوى الفرد والجماعة.

2- تعريف الأمن الاجتماعي :

أري أن للأمن الاجتماعي عدة تعريفات تتركز على نفس الأهداف ولكن بصيغ ومعايير مختلفة وفقًا لمنظورالمعرّف، كما تتداخل المفاهيم والمصطلحات في تحديد ماهية الأمن الاجتماعي وحدوده .حيث تبرز العديد من التداخلات بين العديد من تعاريف الأمن سواء الأمن الوطني (القومي) والأمن الانساني والأمن الاجتماعي لكنها تلتقى حول مبدأ الضرورة والحاجة ، من حيث التكامل وتتوزع في حقول دراسية بين علم الاجتماع والعلوم السياسية لتأخذ طريقها إلى التماس مع الدراسات الاستراتيجية والاقتصادية لارتباطها بحياة الانسان وتعدد حاجاته(في/ 57/ 2012) https://zidni3ilma.arabepro.com › t101-topic)

وتعد مسألة الأمن أمراً أساسيّاً في الوجود مصداقاً لقوله تعالى " فليعبدوا ربّ هذا البيت الذي أطعمهم من جوعٍ وآمنهم من خوف " صدق الله العظيم .

وقد تعددت مفاهيم الأمن الاجتماعي وأبعاده في ضوء التحولات التي يشهدها العالم مع بروز أخطار جديدة ومتغيرات تركت آثارها على جميع الانساق الحياتية سواء منها ما يتعلق بحياة الفرد أو الجماعة ، وتجاوزت الأطر التقليدية لمفهوم الأمن المتعلقة بحماية الإنسان من التهديدات المباشرة لحياته ، ولذا فإن هذه الدراسة ستتناول المفاهيم المتعددة للأمن وابعاده والتحديات التي تواجه تحقيقه.

ولذلك يمكن تعريف الآمن الاجتماعي بأنه: "الاستعداد والأمان بحفظ الضرورات الخمس من أي عدوان عليها، فكل ما دل على معنى الراحة والسكينة، وتوفير السعادة والرقي في أي شأن من شؤون الحياة فهو أمن"(_الهويمل،: 2000. التاريخ الهجري:1421). .
وقد يعرف بأنه: " هو اطمئنان الإنسان على دينه ونفسه وعقله وأهله وسائر حقوقه، وعدم خوفه في الوقت الحالي أو في الزمن الآتي، في داخل بلاده ومن خارجها، ومن العدو وغيره، ويكون ذلك على وفق توجيه الإسلام وهدي الوحي، ومراعاة الأخلاق والأعراف والمواثيق
كما يمكن تعريف الأمن الاجتماعي على أنه شعور الفرد أو الأفراد بالأمان في كل مكان ضمن حدود المجتمع، سواء في المنزل أو الشارع أو العمل، ويضمن الأمن الاجتماعي للفرد أن يعيش حياته الاجتماعية والاقتصادية دون خوف من أي خطر أو اضطراب يهددها. ويلعب كل فردٍ في المجتمع دورا مهما في تحقيقه، سواء كان مواطنا أو مقيما، صغيرا أو كبيرا.

3- تعريف الأمن الاجتماعي في الدراسة الحالية :

هو العمليات المخططة التي تمارسها الجامعة ممثلة في قيادتها واعضاء هيئة تدريسها ،ومسئولي إدارتها المختلفة لتوفير بيئة جامعية آمنة ومستقرة تتسم بالعلاقات الاجتماعية الطيبة وينعم فيها كل من منسوب الجامعة وطلابها بمناخ يسوده الآمن والأطئنان والسلام ، وهو ذلك الحالة التي يجد كل من يتعامل مع الجامعة نفسه مرتبطا بها ومحبا لها ومحققا لمتطلبات الامن الاجتماعي بها في المجتمع المصري ككل .

ثانيا: أهمية الامن الاجتماعي بالمجتمع :

يعد الأمن الاجتماعي في المجتمعات العربية بصفة عامة والمجتمع المصري بصفة خاصة من ابرز التحديات التي تواجه هذه المجتمعات في الآونة الأخيرة و تتعدد مكونات الأمن فهي سياسة وإجتماعية واقتصادية وثقافية تشكل رؤية فكرية لتحويل الاهتمام من حماية سلامة الدولة فقط إلى حماية أرواح المواطنين القاطنين على أراضيها، ومن هذا التحول ينبثق مفهوم أمن الإنسان من خلال التركيز على الحماية من التهديدات التي تتعرض لها حياته و حريته من جهة و تحقيق التنمية المستدامة التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة من جهة أخرى.
وإن تحقيق الأمن الشامل للإنسان يحتاج إلى الاهتمام و الاستثمار بطاقاته البشرية و التي يمثلها الشباب بالدرجة الأولى وخاصة الشباب الجامعي وموارده الطبيعية في ظل تشريعات و نظام اجتماعي ينتقل بالمجتمع من منظور الحاجات التي نطلع الي اشباعها إلى منظور الحقوق الإنسانية التي يجب تحقيقها .
وعند مناقشة الأمن الإنساني تقتضي البحث في الحاجات و الحقوق الإنسانية و التعرف على أهم تحديات الأمن الاجتماعي وتحديدها بدقة مثل الإرهاب و الحروب و الفقر و التنمية و مشاكل البيئة و شح المياه و الآمال المخيبة للشباب العربي و هو ما سيناقشه هذا البحث.
و لقد انتهى الباحث إلى منهجية التنمية التي تهتم بالبشر ، والتي يجب ان تقوم علي أربع ركائز و هي تتفق شكلا و مضمونا مع منهجية العمل الاجتماعي و مبادئها تجاه الإنسان فهي تمثل الاول:الإنتاجية أي النشاطات أو العمليات المنتجة و الخلاقة أو الابداعية في المجتمع الإنساني.
والثاني : المساواة أي إتاحة الفرصة لجميع أفراد المجتمع دون تمييز .
والثالث : الاستدامة أي عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء من حيث استغلال الموارد الموجودة أوالديون المتراكمة أواستنزاف مقدرات الطبيعة أو أحداث تلوث البيئة .
والرابع والأخير: التمكين فالتنمية تتم بالأفراد كوسيلة وطاقة قائمة ثم أنتاجها من اجل اسعاد هؤلاء الافراد ،ومن ثم يبرزأهمية دور العمل الاجتماعي والأخصائي الاجتماعي في العمل من خلال مؤسسات المجتمع المدني و المنظمات غير الحكومية لإشراك الأفراد في التنمية ، وحفز قدراتهم وتفجير ما لديهم من طاقات ابداعية لتحقيق العمل والانتاج ، فالمنظمات غير الحكومية بدون شك تلعب دورا كبيرا في مسار التنمية، ودعمها ودفعها لكي تكون مستديمة والعمل علي تثبيت قيم و مفاهيم حقوق الإنسان.

وأوكد أن الحريات بكل أنواعها في التنقل والتفاعل والتعبيروالعلم والبحث العلمي هي وليدة الأمن الاجتماعي، وكما أن الأمن يتولد من تحقيق حالة العدل التي تعتبر باعث الاستقرار و الحضارات. ومحقق الامن الانساني ككل .

ثالثا : أهداف الأمن الاجتماعي :

تتلخص أهداف الأمن الاجتماعي على ضوء المفهوم الشامل للأمن ، فإنه يعني تهيئة الظروف المناسبة التي تكفل الحياة المستقرة .وترتبط بالأبعاد التالية– :

ويُمكن توضيحها كما يأتي:

[1]- البعد السياسي : يهدف الأمن الاجتماعي في البعد السياسي بالحفاظ على الكيان السياسي للدولة، وتحقيق أعلى قدر من الأمان والاستقرار فيه، وحماية مصالح الدولة السياسية العليا، واحترام الرموز والشخصيات الوطنية، وعدم الحاجة لطلب الرعاية من دول أجنبية، ويهدف لتحقيق حرية التعبير للمواطن وفقا للقوانين والأنظمة بما يكفل أعلى درجات العدالة والمساواة.

[2] البعد الاقتصادي : يهدف الأمن الاجتماعي في البعد الاقتصادي إلى تحسين المستوى المعيشي عن طريق تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وتحسين مستوى معيشتهم، ورفع مستوى الخدمات المقدمة لهم، إضافة لمحاربة الفقر وتوفير فرص عمل للجميع، وتوفير برامج تعليمية ودورات هادفة لتطوير القدرات والمهارات، وكفالة الحق في العمل الحر ضمن القوانين والتشريعات المواكبة للعصر، ومتطلبات الحياة الحالية، وتطوير البنى التحتية في كافة المجالات.

[٣] البعد الاجتماعي :يهدف الأمن الاجتماعي في البعد الاجتماعي إلى إشاعة وتحقيق الأمن للمواطنين بقدر ينمي شعورهم بالانتماء للوطن ويزيد من وعيهم وإدراكهم لإنجازاته، واحترام تراث وطنهم التي تُشكل هويته وهويتهم وانتماء الوطن الحضاري، واستغلال كافة المناسبات في تعميق وزادت الحس بالانتماء، وتشجيع إنشاء مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني لتعمل على اكتشاف المواهب، وتحفيز وتوجيه الطاقات، وترسيخ وتعزيز فكرة العمل الطوعي (Walker, 2005،) يهدف الأمن الاجتماعي أيضًا إلى مراعاة الفئات المُهمشة في المجتمع، وتحقيق العدالة لها، والحفاظ على الأمن في الأسرة، ومكافحة الجرائم، والعمل على توفير بيئة آمنة تكفل العيش المشترك للجميع، كما يهدف إلى حماية ومساعدة المعرضين للعنف مثل النساء والأطفال والنازحين والسجناء، وتوفير جميع الخدمات والمنشآت الصحية لتعزيز الصحة المجتمعة.

[4] البعد المعنوي (الاعتقادي والفكري) : يهدف الأمن الاجتماعي في البعد المعنوي إلى احترام المعتقد الديني الذي يعد العنصر الأساسي في وحدة الأمة، ومراعاة وكفالة حرية وحق الأقليات في اعتقاداتهم، واحترام الفكر والإبداع، إضافة للسعي على الاحتفاظ بالعادات والقيم الحميدة. (Walker,، 2005)

[5] البعد البيئي

يهدف الأمن الاجتماعي في البعد البيئ إلى حماية البيئة من الاخطار التي تهددها كالتلوث وبخاصة في التجمعات السكنية القريبة من المصانع التي تنبعث منها الغازات التي تسهم في تلوث الهواء ، والاضرار بعناصر البيئة الاخرى من نبات ومياة، اضافة إلى مكافحة التلوث البحري الذي يضر بالحياة المائية والثروات السمكية التي تشكل مصدراً من مصادر الدخل الوطني . وهذا ما تنص عليه التشريعات المتعلقة بحماية البيئة والاجراءات المتبعه للحد من مصادر التلوث.

ومما يلاحظ أن الابعاد الأمنية المشار إليه تعالج وفق مستويات أربعة هي أمن الفرد وأمن الوطن وأمن الاقليم والأمن الدولي ، حيث يسعى الفرد إلى انتهاج السلوك الذي يؤمنه من الاخطار التي تهدد حياته أو اسرته أو ممتلكاته من خلال ما يملك من الوعي ، وباتباع الاجراءات القانونية لدرء هذه الاخطار ، واللجوء إلى القانون لتوفير الأمن مع الحرص على حياة الآخرين وعدم التعدي والتجاوز ، كما أن مقومات الحماية الفردية توفير مستلزمات السلامة العامة. أما أمن الدولة فهو منوط بأجهزتها المتعددة التي تسخر كل امكاناتها لحماية رعاياها ومنجزاتها ، ومرافقها الحيوية من الاخطار الخارجية والداخلية ، تكون مسؤولية الجماعات والأفراد التعاون مع أجهزة الدولة في تنفيذ سياستها.

رابعا : ما مقومات الأمن الاجتماعي ؟

يعتبر الأمن الاجتماعي الركيزة الاساسية لبناء المجتمعات الحديثة وعاملاً رئيساً في حماية منجزاتها والسبيل إلى رقيّها وتقدمها لأنه يوفر البيئة الآمنة للعمل والبناء ويبعث الطمأنينة في النفوس ويشكل حافزاً للابداع والانطلاق إلى آفاق المستقبل ويتحقق الأمن بالتوافق والإيمان بالثوابت الوطنية التي توحّد النسيج الاجتماعي والثقافي الذي يبرز الهوية الوطنية ويحدد ملامحها ، حيث يكون من السهل توجيه الطاقات للوصول إلى الاهداف والغايات التي تندرج في إطار القيم والمثل العليا لتعزيز الروح الوطنية وتحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتكامل الأدوار.

ومن الجدير بالذكر أن استتباب الأمن يساهم في الأنصهار الاجتماعي الذي يساهم في أرساء قواعد المساواة في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين والعرق والمذهب مع الأبقاء على

الخصوصيات الثقافية التي تجسد مبدأ التنوع في إطار الوحدة وفي هذا صون للحرية واحترام لحق الانسان في الاعتقاد والعبادة بما لايؤثر على حقوق الآخرين في هذا السياق. وكان لابد من تحديد تلك المقومات حتي نتفهم من خلالها ما المتطلبات التي يجب ان تتوفؤ لتحقيق الامن الاجتماعي .

حيث يقوم الأمن الاجتماعي على مجموعة من المقومات هي الأساس في نشأته وهي كالآتي:

1 ـ سيادة القانون : فعندما يسود القانون تشيع الطمأنينة في النفس، ويشعر كل فرد في المجتمع بأنه في أمان من أي تجاوزات وأخطار تهدد حياته أو تتعدى على ماله، ويمكن رؤية أثر ذلك في المجتمعات التي يسود القانون فيها، فهي أكثر أمانا واستقرارا.

2ـ التكافل الاجتماعي: هو أن يشعر الفرد بالحب والتعاطف تجاه الآخرين، ومن شأن ذلك أن يحقق الأمن والطمأنينة بين أفراد المجتمع، على عكس المجتمع المتفكك الذي يخلو من مظاهر التكافل، ويتسم بغياب الأمان. التعايش هو إحساس كل عضو في المجتمع أنه لا يعيش لوحده، بل يعيش مع الجميع على أساس قيم إنسانية تدفع بأفراد المجتمع إلى الاندماج في وحدة واحدة.

3ـ التسامح ونبذ العنف: فالمجتمع الذي يسود فيه طابع التسامح يرفض العنف، ويمهد لترسيخ الأمن والحفاظ عليه.

4ـ التعاون الاقتصادي : اقتصاد أي بلد هو معيار لازدهاره وتقدمه واستقراره، وتحقيق تعاون اقتصادي بين أفراد المجتمع يرافقه استقرار أمني.

5ـ المشاركة في النظام السياسي :الذي يدعم مشاركة أكبر شريحة من أبناء الوطن، له دور مباشر في ترسيخ وتنمية الأمن الاجتماعي، فالنظام الذي يقوم على اختيار الأكثرية من الشعب، يستطيع رؤية مصالحهم فيلبّي رغباتهم ومتطلبات سعادتهم.

6ـ الشعور بالمسؤولية : فالإنسان الذي يتمتع بحس المسؤولية تجاه أسرته وأرضه، أو حتى رؤيته لنفسه مسؤولا عن الحيوان والنبات والجماد، يزيد من إدراكه للأخطار، وإذا ما شاعت هذه الصفة في المجتمع، فإنها تزيد من أمنه واستقراره. المواطنة الانتماء للوطن هو ركن أساسي من الحياة الاجتماعية، وينمي هذا الانتماء شعور الفرد بأن الوطن هو بيته وداره، فيسعى لحفظ سلامته وأمنه.

وقد سعت الجامعة في تحقيق المقومات الاساسية للامن الاجتماعي في حدود وظائفها التي حدد المجتمع لها وفي ضوء اهدافها الثلاثة ، من ثم فأن تحقيق مقومات الامن الاجتماعي تسهم اسهاما

حقيقيا في تحقيق مناخ اجتماعي مريح آمن يصنع ويعطي الفرصة لمزيد من التعليم والبحث العلمي والأبتكار وخدمة المجتمع داخل الجامعة او خارجها في البيئة الاجتماعية للجامعة .

ومما تقدم يظهر بجلاء أن مفهوم الأمن يتداخل بين ثلاث دوائر : الدائرة ؛ الأولى وهي الدائرة الانسانية والتي تنطلق اساساً من حماية الإنسان بصفته انساناً بغض النظر عن جنسة ودينه ولونه وهذا ينطبق على المجتمعات الانسانية سواء المتقدم منها أو تلك التى تعيش دون خط التمدن والتحضر وبالتالي فإن هذا المفهوم يغاير الأمن الفردي الذي يأتي في سياق الأمن الاجتماعي.

الدائرة الثانية وهي دائرة الأمن الوطني (القومي) والذي يتعلق بحماية الدولة التي ينتمي إليها الافراد والجماعات ، ويحظون بحمايتها ورعايتها فكما أن مسؤولية الدولة هي حماية رعاياها فإنه بالمقابل على رعايا الدولة أن يهبوا للدفاع عنها إذا ما واجهت اخطار تهدد كيانها السياسي أو تمس سيادتها . فالأمن في هذه الدائرة ينطلق من الأمن الداخلي للدولة وتحصين جبهتها الداخلية وإشاعة الأمن والاستقرار وبسط النظام وسيادة القانون وتحقيق العداله والمساواة وفرص العيش الكريم لابنائها ، مع العمل على توفير الأمن الخارجي من الاخطار القادمة عبر الحدود والتي تأتي ليس فقط من الدول بل من الجماعات والتنظيمات التي تسعى لزعزعة الأمن والاستقرار بشتى الوسائل والأساليب . أما الدائرة الثالثة فهى التي تتعلق بالأمن الاجتماعي والذي يمكن النظر إليه على اساس أنه من مكونات الأمن الوطني الذي تساهم في تحقيقه مؤسسات المجتمع بدءاً من الأسرة التي تشكل النواة الأولى للمجتمعات البشرية ، ويرتكز الأمن الاجتماعي على منظومة العادات والتقاليد التي يؤمن بها المجتمع ، وعوامل الاستقرار القائمة على التفاهم والمعايشة وروح المواطنة والشعور بالانتماء والرغبة في التعبير عن المشاركة الايجابية في خدمة الجماعة لتحقيق الذات من جهة والحصول على الرضا والقبول من الجماعة من جهة أخرى.

ومن الملاحظ التداخل العضوي بين مستويات الامن الثلاثة ؛ الانساني والوطني (القومي) والاجتماعي وربما تعود الفوارق ما بينها إلى سلم الاولويات وزاوية الرؤية . مما يعزز القول أن مسؤولية تحقيق الأمن مسؤولية فردية وجماعية في آن واحد تقررها الحاجة إلى ممارسة الحياة بعيداً عن أشكال التهديد ومظاهر الخوف والقلق.

ويرى (العوجي ،1983، ص82) ان مقومات الامن الاجتماعي تتمثل أيضاً في:

1- التماسك بين افراد المجتمع، من خلال إدراك الفرد ان ما ينعم به غيره من الخير انما ينعم به هو ايضا، وان ما يصيب غيره من شر يرتد عليه ايضا.

2- التوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية تجمع الكل، منطلقة من منهج الوسطية والتوازن والاعتدال.

3- التعاطف بين ابناء الوطن الواحد، وهو ما يسمى بتعبير الماوردي " الالفة الجامعة".

ويضيف (العساف ،2012، ص 576 -577) ان الامن الاجتماعي ما هو الا نتيجة لتوفر الاستقرار الداخلي والخارجي في المجتمع، وهو لا يفرض ضمن عملية فوقية، تفرض منهجا سلوكيا معينا، بل هو عملية مشتركة بين ابناء المجتمع الواحد والمسئولين عنه.

وأري أن توفير تلك المقومات وتطبيقها على ارض الواقع، بنية صادقة من لدن القائمين على ادارة البلاد وبمساندة افراد المجتمع بمختلف شرائحهم وانتماءاتهم، هي الضمانة الحقيقية لصياغة أمن اجتماعي فعال.

خامسا - المخاطر التي يتعرض لها الشباب الجامعي :

لما كانت المخاطر التي يتعرض لها الشياب هي تلك المخاطر التي تهدد أمنه الاجتماعي ، حيث تعرف فترة الشباب بأنها الفترة التي تبدأ حينما يحاول المجتمع تأهيل الشخص لكي يحتل مكانة إجتماعية ويؤدي دورا في بناءه. وهي مرحلة انتقالية بين تبعية الطفولة وتحمل حقوق وواجبات البالغين، فهي مرحلة التجريب لأدوار ومهام جديدة (ابراهيم،2011، ص277). والشباب هم من تتراوح اعمارهم بين 15-24 سنة حسب تعريف الامم المتحدة. او بين 17-25 وفق تحديد بعض الباحثين.

وتتسم مرحلة الشباب الجامعي بالقوة والنشاط، والقدرة على العمل والانجاز والابداع، فضلا عن تقبل الأفكار الجديدة. كما يتميز الشباب في ظلها بشدة الحساسية للأوضاع الجديدة، وبروح المغامرة والتصدي للواقع ومشكلاته. وتعد مرحلة اختبار وتخطيط للمستقبل. الا ان الشباب في هذه المرحلة يحتاجون الى الاعداد والتأهيل لمواجهة الحياة(شورة،2007) بما سيكون لديهم من معرفة تخصصية ومهنية، ومهارات عملية وفكرية، واتجاهات وتصورات وجدانية تجاه الحياة والمجتمع.

واري أن الشباب يتعرض إلى جملة من المشكلات والمخاطر بفعل التصادم بين تلك السمات الإيجابية الكامنة في شخصية كل منهم والواقع او مواقف الاخرين او ضعف إمكانيات المجتمع او المتغيرات الطارئة، مما يؤدي بالضرورة الى احداث شرخ في امنهم الاجتماعي. ويمكن اجمال بعض تلك المخاطر، وربما اكثرها بروزا في الزمن الحاضر:

1- الشعور بالتهميش ، بسبب غياب مشاركة الشباب الفعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وغياب سياسة اجتماعية متكاملة تهتم بقضاياهم. تهز ثقتهم وتجعلهم غير قادرين علي الانطلاق والعمل مما تهز اللآمن الاجتماعي الذي يعيشون فيه

2- عدم اشباع الحاجات الفردية للشباب، من قبيل عدم استعمال أوقات الفراغ بشكل فعال، والشعور بالقلق والملل والحيرة، فضلا عن ضعف القدرة عن التعبير عن رغباتهم. (الطراح،2003، 62-63). وربما الشعور بالعجز عن تحمل المسئولية والاتكالية على الغير، وسوء التوافق النفسي والاجتماعي.

3- اغتراب الشباب عن مجتمعاتهم، وشعورهم بالانعزال ورفض قيم المجتمع ومعاييره ومبادئه، ومن ثم التمرد عليه، واحساسهم بأزمة الهوية. (على ،الاحمد، 2008، ص 518). وربما يستسلم البعض منهم لجماعة فرعية يشعر بالولاء التام لها.مما يشعرهم بالأختراب عن الواقع الاجتماعي

4- إحساس الشباب انهم بأفكارهم وآرائهم ومواقفهم التي تعبر عن ذاتهم وحاجاتهم، غير مرغوب فيهم من الكبار على مستوى الاسرة او الجامعة: حيث تتباعد المسافة بين الطالب الجامعي واساتذته لعدم التقائهما في الية التفكير ومنهجيته. اما الطرف الثاني فيحكم على الشباب بالاندفاع والتهور وقلة الخبرة والسطحية في التفكير، وهذا ما يسمى ب "صراع الأجيال".

5- وقوع الشباب تحت تأثير بعض وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، واستغلال بعض الجماعات للازمات والمشكلات التي يعيشها بعض الشباب في نشر أفكارهم المتطرفة باعتبارها البديل والمخلص لحالة الضياع التي يعيشونها.

وإن ما يمكن الأشارة اليه هنا: ان المخاطر او المشكلات او الصعوبات التي يعانيها الشباب الجامعي هي بمثابة اختراق واضح لأمنهم الاجتماعي الذي من المفترض ان يتمتعون به على أكمل وجه في مجتمع مستقر اجتماعيا واقتصاديا، لذا فان عدم معالجة تلك المخاطر ستكون المجال والأرض الخصبة لكي يتحرك فيها أولئك الذين لا يروق لهم ان ينعم افراد المجتمع بأمنهم الاجتماعي، وبوجه خاص فئة الشباب، من اجل تنفيذ مناهجهم الخاصة. ومن أساسيات تحقيق الأمن الاجتماعي في الجامعات قيام الجامعة بكل أدارتها بالعمل علي مواجهة المخاطرو المشكلات و الصعوبات التي يتعرض لها الشباب الجامعي

سادسا : الآفات والامراض التى تهدد الأمن الاجتماعي:

تلعب العديد من الآفات والامراض دورا أساسيا في تهدد الأمن الاجتماعي سواء داخل الجامعة أو خارجها،ومن ثم يجب العمل علي تحديدها والقضاء عليها.ومن بين أهم تلك الآفات ما يلي:

1- الانحراف : وهو يعني الابتعاد عن المسار المحدد وانتهاك القواعد والمعايير ومجانبة الفطرة السليمة واتباع الطريق الخطأ المنهي عنه حكما وشرعاً ويأخذ الانحراف اشكالاً عديدة منها ما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس ومنها جرائم الاعتداءعليَ الممتلكات ومنها ما يتصل بالجرائم المنافية للاخلاق كما أن بعض أشكال الانحراف تستهدف النظام الاجتماعي كالحرابة والاحتكار

2- الغلو : ويعني التجاوز المجانب لحد الاعتدال . ولعل اخطر أشكال الغلو هو الغلو الاعتقاد الذي يعتمد المنهج التكفيري لمن سواه ، مما يبيح له ارتكاب الجرائم بحقه ومنابذته ومعاداته . كما أن الغلو في التفكير والزعم باحتكار الحقيقة يولد الضغائن والاحقاد ويوقع القطيعة بين أبناء المجتمع الواحد مما يدفع إلى تقويض الأمن الاجتماعي وزعزعة أركانه.

3- المخدرات وهو من أخطر الآفات التي تهدد المجتمع وتعبث بكيانه واستقراره لما تتركه من آثار سلبية على صحة الابدان والعقول ، وتبديد للطاقات والثروات ، وما تورثه من خمول واستهتار ، تفسد معه العلائق الاجتماعية ، وتشكل بوابة لارتكاب جرائم أخرى كالسرقة والاغتصاب ، وأحيانا القتل.

4- الفقر : يعتبر الفقر من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية حيث يؤدي الحرمان والعوز إلى بروز حالات الجنوح التى تدفع أصحابها إلى السرقة والانتقام وتشكل بيئات الفقر مناخاً مناسباً للانحراف الاجتماعي الذي يهدد قيم المجتمع ويبث الخوف والقلق ، وبخاصة لدى الاطفال الذين يحرمون من مقومات الحياة من المأوى والرعاية والتعليم حيث تظهر حالات التشرد والعدوان مما يشكل إخلالاً في توازن البنية الاجتماعية ودافعاً إلى العنف والتدمير.

سابعا: المكونات الاساسية لمكافحة الآفات والامراض التى تهدد الأمن الاجتماعى

يمتلك المجتمع القدرة على تفعيل أدوات الضبط الاجتماعي ومعالجة الاختلالات الناشئة من خلال دراسة الظواهر الاجتماعية السلبية ، والنفاذ إلى اسبابها ، ووضع الحلول الناجحة لها ، حيث تتولى الدولة بما تملك من أجهزة وقدرات في التصدي لكل الأخطار ، وتتبع من الوسائل والاساليب ما يكفل معالجة الاختلالات عن طريق وضع الخطط الاستراتيجية في رسم صورة المستقبل وتحسين الاوضاع المعيشية وتوجية كافة المؤسسات سواء الحكومية أو الاهلية لتحقيق ذلك ، فالخطط التنموية ترصد الجانب المعيشي وتسعى إلى زيادة معدلات الدخل ، والاخذ بيد الفئات الأقل حظاً، لتنال نصيبها من الرعاية ، كما تقوم المؤسسات التربوية بإعداد النشء اجتماعياً ونفسياً ومعرفياً ليكونوا مواطنين صالحين ، وفيما يتعلق بالتصدي للجرائم فإن الدولة بما تملك من جهاز قضائي وأمني قادرة على تجفيف منابع الجريمة ، والقضاء علي الفرزات المسببة لذلك، إضافة إلى الاجراءات للتخفيف من آثارها على أن هذا الدور الأساسي للدولة في تحقيق الأمن

الاجتماعي والتصدي للآفات التي تهدده لابد وأن يحظى بمساندة مؤسسات المجتمع المدني الدينية منها والخيرية والشبابية والتطوعية ، ومنها يبرز دور المسجد في تهذيب الاخلاق والحث على المكارم ، والتحذير من الفتن فالصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ، والصوم جُنة ، والذكر غذاء الروح ، ومبعث الطمأنينة ، وهنا يأتي دور الوعاظ في التوجيه والارشاد وتعريف الناس بالاحكام والحلال والحرام.

كما تشكل النوادي والجمعيات الخيرية داعماً رئيساً في مكافحة الآفات الاجتماعية عن طريق توجيه طاقات الشباب إلى العمل النافع والابتعاد عن رفاق السوء من خلال الأنخراط في الأنشطة الهادفة والاعمال التطوعية التي تعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والفائدة.

ولابد في هذا المقام من إبراز دور أجهزة الاعلام بكافة أشكالها وبكل وسائلها في العمل و المساهمة بشكل فاعل في تحقيق الرأي العام حامي للأمن،والتوجيه بما لديها من حضور، وقدرة على الانتشار ومما تملكه من سلطة معرفية ومعنوية في تحقيق ذلك .

وتبقى الاسرة حجر الأساس في البناء الاجتماعي التربوي ، فالتربية الصالحة والتنشئة الاجتماعية المسؤولة التي تقدم أفراداً أسوياء قادرين على المشاركة في بنائه بكفاءة ، واقتدار ، وإما إذا ما أخلّت الاسرة بواجبها ، وعانت من التفكك ، فإن المجتمع بكاملة سيدفع الثمن.

وتكمّل المدرسة والجامعة ما بدأت به الأسرة متمشيا معها ومدعمة لها من الإعداد والصقل وغرس القيم والفضائل ، وتزويد الأجيال بالمعرفة والخبرة ليكونوا أعضاء صالحين في مجتمع صالح تسوده العدالة والمساواة تحت مظلة الأمن والأمان.

ثامنا : أدوار المؤسسة الجامعية لتحقيق متطلبات الامن الاجتماعي:

نؤمن تماما بأن مؤسسات المجتمع علي اختلاف أنواعها وتنوع مسئولياتها تعتبر مسئولة عن توفير وتحقيق الآمن الاجتماعي في المجتمع ، وخاصة المؤسسة الجامعية وفق لأهدافها الثلاثة (التعليم والبحث العلمي وشئون البيئة وخدمة المجتمع) في مصر التي حددتها لنفسها بما تملكه من العديد من البرامج، ليس فقط تحقيق الامن الاجتماعي بل تعزيزه والمحافظة عليه، وأشير إلي أن المؤسسات التربوية والتعليمية على وجه العموم، والجامعية على وجه الخصوص، لها المسئولية الأكبر في هذا المضمار، لما تملكه الجامعات من: برامج معرفية، وامكانيات، بحثية،وانشطةعملية،وكوادراكاديمية في كل التخصصات، وعلاقات مجتمعية.وبرامج متعددة لخدمة المجتمع تسمح لها برؤية الواقع والعمل معه علي اساس رؤية واضحة .

وتعد البيئة الجامعية، من وجهة نظري بمثابة البيئة الملائمة والحاضن النشط، لتنمية قيم الامن الاجتماعي من خلال ما توفره من ثقافة واعية وناضجة حول مفاهيم المواطنة، والسلم الاجتماعي، والتعايش وقبول الاخر، واعتماد النهج السلمي في المطالبة بالحقوق، وتحمل المسؤولية تجاه الوطن، والايمان بالوسطية والاعتدال في فهم احكام الدين وتطبيقاته، والتأكيد على السلوك القويم. كما توجه الجامعة الطالب وتساعده على التعلم على الحياة الاجتماعية، كجزء من تنفيذ برنامج التربية المدنية للوقاية من اختراق امنه الاجتماعي.

ويؤكد اليوسف (1422ه، ص347) ان الامن الاجتماعي يرتبط ارتباطا وثيقا بالمؤسسات التعليمية عامة والجامعية خاصة، اذ بقدر ما تنغرس القيم الأخلاقية السامية والنبيلة في نفوس افراد المجتمع، وبالأخص الشباب الجامعي، بقدر ما يسود ذلك المجتمع الامن والاستقرار، لذا فأن الامن الاجتماعي يبدو رهينا بما تتولاه الجامعة من مهام تعليمية وتوجيهية وارشادية.

ويرى عليان (2014، ص6): ان الشباب الجامعي باعتبارهم ينتمون الى نظام تعليمي معين، ويتهيئون لشغل مكانة اجتماعية ومهنية محددة، عليهم ان يدركوا ما يحدث في المجتمع المحيط بهم، وما يحدث من مستجدات في العالم الخارجي. لذا فان البيئة الثقافية للطالب الجامعي، فضلا عن إدراك الطالب لدوره المستقبلي في مجتمعه، يشكلان عاملين مهمين في تحديد مسئوليات الجامعة تجاه الامن الاجتماعي وقيم المواطنة. ان الجامعة المعاصرة لم تعد مجرد مؤسسة اكاديمية تعول عليها المجتمعات أهمية تعليمية وبحثية فحسب، بل هناك أدوارا أخرى للجامعات اليوم في مجال الامن المجتمعي لا تقل أهمية عن دورها الأكاديمي.

فقد توصلت دراسة (Walker Joyce 2005) الى ان الانشطة الإبداعية للجامعة لها تأثير إيجابي في مساعدة الشباب الجامعي على اتخاذ القرار، والادراك الصحيح لاحتياجاتهم ومشكلاتهم والمساهمة في حلها.

كما اكدت دراسة (Peterson Dona 2005) الى ان الاهتمام باحتياجات الشباب، وتنمية المعارف العلمية لديهم، وتحقيق التعاون بين الجامعة ومؤسسات المجتمع، ومساعدة الشباب على التفكير السليم، ساعد في تنمية قيم المواطنة والالتزام وعزز امنهم النفسي والاجتماعي.

أما دراسة (Magick Hanray 2007) فقد اشارت الى ان اشراك الطلاب الجامعيين في الحوارات والمناقشات، وفي قضايا ومشكلات المجتمع، وفهم الموضوعات الاجتماعية والسياسية داخل الجامعة وخارجها، واعدادهم للتعامل مع التحديات التي تواجههم في الحياة، عزز من ثقتهم بأنفسهم وطور من احساسهم بالأمن الاجتماعي والنفسي.

وثمة مسألة مهمة ينبغي التنويه اليها هي ضرورة تبني الجامعة ما يسمى ب (الاتجاه الوقائي التربوي)، والذي يقصد به المناعة الذاتية المدافعة للعوامل المسببة لخروج السلوك البشري عن جادة الصواب، من خلال تعزيز ثقافة السلام والتسامح وادماجها في المناهج الدراسية الجامعية ((وهي من اكثر النماذج فاعلية على المدى الطويل في احداث التحول الاجتماعي الإيجابي))(.www.manhal.net).

ولا بد ان تقوم الجامعة بمراجعة الأوعية العلمية المتاحة للطلاب الجامعيين لتنقيتها من الأفكار السلبية التي تؤدي الى الغلو والتطرف، وتوفير المراجع العلمية المناسبة لتنوير الشباب الجامعي بالانحرافات الفكرية والسلوكية المنتشرة في بعض المجتمعات وكيفية معالجتها ومناقشة ذلك بشكل حر وصريح، مع الانفتاح على اراء الشباب والتحاور معهم في تلك الأفكار واثارها على اختراق امنهم الاجتماعي.

وعلى الجامعة أيضا ان تقوم بحسن اختيار عضو هيئة التدريس، من خلال معايير دقيقة، تكفل توافر الكفايات المعرفية والمهارية لديه، وتمتعه بمنهجية علمية في التفكير، وايمانه بالوسطية والاعتدال؛ منهجا وسلوكا. ان اختيار الهيئات التدريسية الكفوءة ، والتي تتمتع بسمات شخصية صحية. هو الضامن في بناء الأمن النفسي والأجتماعي السليم لدى الشباب الجامعي.

لذلك تلعب الجامعة بإدارتها المختلفة أدوارا بارزة في العمل علي توفير المتطلبات الحقيقية للآمن الاجتماعي ، وتدرك الجامعة بقيادتها وجهازها الاداري والفني وادارتها المتنوعه وكذلك اعضاء هيئة التدريس والقائمين العاملين في الجامعة علي الانشطة المتنوعة من اهمية ادائهم وفاعلية ادائهم لتحقيق مناخ جامعي فيه من المتطلبات الاساسية لتحقيق الآمن الاجتماعي .

ومن بين تلك المتطلبات الهامة لتحقيق الآمن الاجتماعي لطلاب الجامعة والتي يجب ان تتوافر ونتحقق من توافرها فيها ما يلي :

المتطلب الاول : توفير قيادة جامعية واعية فاعلة للطلاب .

عليها ان تسهم من خلال ادائها لادوارها في تحقيق كل من :

1ـ كيفية تحقيق الآمن التعليمي الذي يعتبر بالنسبة للطلاب الجامعيين المفتاح الحقيقي لتحقيق الأمن الاجتماعي لهم .

2ـ توعية اعضاء هيئة التدريس للعمل علي المساهمة الحقيقية في مناخ تعليمي يسمح بتحقيق الامن الفكري الداعم للأمن الاجتماعي الايجابي .

3- دورها في توجيه الاهتمام بتعزيز الأمن في شخصية الطالب ، حيث يعتبر شخصية الطالب هو التشكيل النهائي من الجامعة للخروج للمجتمع أي تشكيل كوادر عملية قادرة علي التفاعل الاجتماعي السليم .

4- العمل علي تقديم التحفيز والدفع الايجابي للأنشطة الطلابية التي تسهم في تشكيل المناخ الامن والانتباة لدورها في تحقيق الامن الاجتماعي من تلك الانشطة وذلك لدورها في تحقيق كل من:

- التعبير الحقيقي عن الرأي .

- ممارسة الهويات للطلاب بحرية .

- وتحقيق التعبير الهادف عن المشاعر .

كل هذا يسهم ويشعر الطلاب بالأمن الاجتماعي وتحقيقه لهم وتعزيز الامن النفسي أيضاً.

ومن ثم يمكن القول علي ان الادارة والقيادة الجامعية أحد المطالب الاساسية لتحقيق الآمن الاجتماعي للطلاب الجامعيين الا انها في نفس الوقت تعتبر احدي العوامل الاساسية لتحقيق الامن الاجتماعي ايضا اذا استطاعت بقدرتها علي إدارة الجامعة ادارة ناجحة نشطة فعالة وكذلك يكون لديها القدرة علي الدفع علي مواجهة مشكلات والتحديات العديدة التي تواجه طلابها وتواجهها التوجية السليم في سبيل تحقيق اهدافها حتي لا يؤدي ذلك الي سيادة الفوضي واللامبالاه ومن ثم شعور الطلاب بعدم الامن والامان ، فينعكس ذلك سلبا علي آمن واستقرار العملية التعليمية داخل الجامعة ومن ثم خارجها .

المتطلب الثاني : توفير اعضاء هيئة التدريس قادرين علي تهئية مناخ جامعي ايجابي

ويجب أن يتميز وجودهم بتحقيق المناخ الاجتماعي المحقق للتفاعل الاجتماعي الايجابي بين الجميع . وذلك من خلال :

- علاقات تفاعلية متميزة سواء بين الطلاب بعضهم ببعض وكذلك بينهم وبين اعضاء هيئة التدريس أنفسهم وعلاقات جيدة بينهم وبين ادارات الجامعة المختلفة وخاصة ادارة رعاية الشباب

- يتميزو بقدرتهم علي احتواء الطلاب من العثرات والسلوكات الضارة والانحرافات التي تظهر حتي لا تتحول الي ظواهر سلبية داخل الحرم الجامعي كله ومن ثم يخرجوا ايجابيين فاعليين إلي المجتمع بآثره .

- يتميزون بالعمل علي تحقيق مستوي متميز من التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع .

ويعتبر عضو هيئة التدريس احد العوامل بجانب انه احد المتطلبات الاساسية لتحقيق الأمن الاجتماعي للطلاب ، ودوره ياتي في العمل علي التقليل من الارادة الانحرافية الاجتماعية وكذلك مواجهة العديد من الظواهر الاجتماعية السلبية المتمثلة في كل من الانحراف والعنف والتنمر والتحرش والعديد من الظواهر السلبية القائمة والتي يمكن ان تحدث في الجامعة حيث ان الامن الاجتماعي يرتبط الي حد كبير بالتخلص من تلك المشكلات الاجتماعية المختلفة والظواهر السلبية المتنوعة والجوانب الانحرافية المتعددة وعلي الجانب الآخر يعمل عضو هيئة التدريس علي المساهمة في أشباع الحاجات الاساسية للطلاب ومن ثم يلعب عضو هيئة التدريس دور هام في ذلك الشأن نتيجة للاحتكاك الفعلي بالطلاب طوال اليوم الدراسي الجامعي وعن طريق تكوين علاقات مهنية ايجابية معهم .

المتطلب الثالث:توفير أدارات خاصة برعاية الشباب بالجامعات تكون أكثر وعياً بمتطلبات الشباب:

أحد المتطلبات الهامة داخل المؤسسات الجامعية ادارات رعاية الشباب حيث تتميز بمميزات وتؤدي ادوار عديدة وتلعب بفاعلية في تحقيق الآمن الاجتماعي لطلاب الجامعة وتسهم في تشكيل شخصية جامعية أكثر فعالية في التعامل مع الواقع الاجتماعي مهما كانت درجة تخبطه . حيث تقوم رعاية الشباب في الجامعات بالعمل علي اداء ادوارها المتنوعة للطلاب علي النحو التالي :

1- تقديم البرامج المتنوعة التي تسهم في العديد من جوانب شخصية الطالب وخاصة الفكرية والاجتماعية والنفسية .

2- تقوم بتنوع انشطتها لاشباع الحاجات الاساسية الضرورية التي يرغب فيها الطلاب من خلال الأسرة الطلابية والمعسكرات والرحلات والجوالة مما يسهم في تكون شخصية لها من الدلالات الاشباعية والتحركات العملية القادرة علي التعايش الآمن في محيط الجامعة وخارج الجامعة .

3- تقوم ادارة رعاية الشباب بمساعدة الطلاب المحتاجيين علي اختلاف أحتياجاتهم وخاصة التعليمية والفكرية .

4- تقوم بدورها في حل المشكلات المتعددة للطلاب سواء التعليمية او الشخصية او الاجتماعية التي يتعرض لها الطلاب .

5- تقديم بعض المساعدات المادية التي تسهم في مساعدة الطلاب علي استكمال العمليات التعليمية بفاعلية .

6- تقوم ادارات رعاية الشباب بتحقيق إدارة الوقت للطلاب في أنشطة مفيدة واستثمار أوقات فراغهم قبل المحاضرات الخاصة بهم او بعدها او اثناء العطلات او في الاجازات .

ويعتبر دورها في شغل فراغ الطلاب الجامعيين هام جدا حيث يوجد في بعض الاحيان نتيجة لفراغات الجداول ولذلك نجد ان استثمار هذا الوقت يجب أن يكون ايجابيا ويحقق لكل من :

1- مزيد من التشكيل الكيان الشخصي للطلاب ويشعرهم بالاستمتاع بوقت فراغهم ،حيث تنمي برامج رعاية الشباب من خلال برامجها الثقافية والرياضية والدينية والاجتماعية القيم السلوكية والاجتماعية الايجابية ودعم القيم الاخلاقية ايضاَ.

2- تساعدهم تلك البرامج علي تشكيل قيم الضبط الاجتماعي الذي يقف حائلا دون ارتكاب الشباب الجامعي أي سلوكيات تهدد الأمن والاستقرار الخاص بهم وبمجتمعهم .

3- تسهم تلك الانشطة في اشباع حاجاتهم وتحريك طاقاتهم تحريكا ايجابيا بناءاً والتي لو تركت يمكن ان يؤدي تركها الي أن تتحول إلي طاقات سلبية انحرافية ، بل وهدامة .

ومن ثم تعتبر إدارة رعاية الشباب في كليات الجامعة من خلال ممارستها الانشطة الطلابية جزء لا يتجزء من الحياة الجامعية وأحد العوامل الهامة في تحقيق الآمن الاجتماعي للطلاب بإعتبارها تمس حياة الطالب وتدفعه لتحقيق متطلباته وإشباع حاجاته وتعكف باستمرار علي اشباعها سواء القائمة او التي تظهر حيث يكون من خلال ممارسة انشطتها اعطاء فرصة للطلاب للتعبير عن انفعالاتهم وممارسة الانشطة المحببة واتقانها العديد منها مما يثقل الشخصية الاجتماعية للطلاب وهنا نجد العديد من الدراسات التي اشارة الي ان ممارسة الانشطة الطلابية في كل من الجامعات والمدارس يزيد من التحصيل الدراسي للطلاب والمستوي العلمي لهم ويؤدي الي رفع الروح المعنوية وروح التعاون فيما بينهم حيث انها وجدت علي الجانب آخر ان الطلاب الذين لا يمارسون رياضة أغلبهم يعانون من العديد من المشكلات والصعوبات وكذلك مزيد من حالات القلق والتوتر .

المتطلب الرابع :توفير ادارة خاصة بدعم القيم الاجتماعية للطلاب .

تلعب الظروف والتحديات ومحاولة بعض المجتمعات ايقاع الخراب بالشباب لاغراض دنيئة يمكن ان تؤدي ذلك إلي ضرب الثواب الاجتماعية والقيم الاصيلة الايجابية لدي شباب الجامعات لذلك تعتبر أزمة القيم داخل الجامعة تحد يواجة الحياة الاجتماعية ويهدد الكيان القيمي ومن ثم يهدد الامن الاجتماعي والنفسي للطلاب ويشعرهم بعدم الامن والامان وضبابية الرؤية للمستقبل وزيادة احساسهم بالقلة الاجتماعية مما يؤثر سلبا ويحدث حالة من الانهيار الأخلاقي والاجتماعي

لديهم ، الامر الذي يهدد الامن الاجتماعي لطلاب الجامعة . لذلك تقوم هذه الادارة بالعمل علي ايقاف الانهيار الاخلاقي والاجتماعي ومن ثم مواصلة دالة الامن الاجتماعي .

المتطلب الخامس : التواصل الايجابي بين الجامعة والبيئة المحيطة .

تعتبر البيئة وخاصة المحيطة بالجامعة جزء لا يتجزء منها وان قيام الجامعة في مهامها بعيدة غن البيئة الاجتماعية المحيطة التي توجد في اطارها يفشل خطة التواصل بين المحيطين ولذلك يجب ان تقوم كل من الجامعة والبيئة المحيطة بمؤسساتها بوضع خطة محكمة للحماية مدروسة ومحددة الاهداف لحماية الطلاب من كافة المخاطر والافكار المنحرفة والجماعات غير السوية مما يحدث معه سلامة البيئة الجامعية والبيئة المحيطة مما يؤدي إلي الشعور بالأمن الاجتماعي .

ويجب أن يكون محور تلك العلاقة تحقيق التفاعل الاجتماعي الايجابي الهادف بما يحقق القدرة علي مواجهة المشكلات والتحديات،وذلك من خلال التعاون في العمل علي مناقشتها ودراستها وتحليلها ووضع خطة مشتركة علي علاجها ، حيث ان عدم علاجها يؤدي الي حدوث توترات وقلق وشرخ في الكيان الاجتماعي التفاعلي ، مما يؤثر سلبا علي الآمن الاجتماعي وكذلك علي الامن النفسي للطلاب ومن ثم الخريجيين .

المتطلب السادس : تحقيق التمويل الكافي لوكالة البيئة والتي تقوم بمواجهة العديد من المشكلات والظواهر السلبية ومن ثم يساعد ذلك علي تهئية مناخ جامعي ايجابي.

لابد ان تسهم الدولة في توفير الأمكانيات للجامعات حتي تقوم بدورها التعليمي والتأهيلي وتحافظ علي تحقيق الامن الاجتماعي والنفسي . وفي حالة عدم كفاية الأمكانيات الموجهة من الدولة للجامعة- تقوم الجامعة من خلال وحدتها الخاصة بتمويل وتحقيق متطلبات الامن الاجتماعي لطلابها .

تاسعا : دور الجامعات في تعزيز الأمن الاجتماعي .

يتحدد دور الجامعات في ثلاث وظائف أساسية وضرورية جدا للمجتمع الذي توجد فيه ، هي التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وكل وظيفة منها تشكل جوهراً في الهياكل الإدارية والتنظيمية والإجرائية للجامعة ، بما يكفل قيام منسوبي الجامعات بهذه الوظائف الثلاث بكفاءة. وقد تبرز بعض الجامعات في وظيفة أكثر من الأخرى وهذا شئ طبيعي ، إلا أن ما نعايشه في

الفترة الحالية من تحديات مجتمعية مختلفة واقتصادية متعددة تتطلب من الجامعات تكثيف مزيد من الجهود على الوظائف الثلاثة وان كنت اري ان الوظيفية التعليمية تأتي في مقدمتهم ، نظرا لأنها ليست تعليمية بشكل بحت بل تأهيلية لتخريج الكوادر العاملة ، ومن ثم يمكن اعتبارها أقوى أداة وأنجع وسيلة لمواجهة تلك التحديات واستثمار العديد من العوامل والطاقات بما يعود بالنفع للمساهمة في تنمية المجتمع اجتماعياً واقتصادياً، وذلك لأن الوظيفة التعليمية هي المعنية بإكساب الطلبة المهارات اللازمة للحياة وتهيئتهم لسوق العمل. وتتأكد الدعوة ببذل مزيد من الجهود في المجال التعليمي لأسباب متعددة، منها على سبيل المثال، ما تشهده جامعاتنا في الفترة الأخيرة من زيادة استيعاب خريجي الثانوية العامة، حيث إن نسبة الاستيعاب في جامعاتنا وصلت إلى أعلى نسبة عالمية وهي 90 في المائة، وتلك نتيجة لتضاعف عدد خريجي المرحلة الثانوية بنسبة 400% عن كل عام خلال الـ 20 سنة الماضية، وذلك يعني قيام الجامعات بجزء من دورها المنوط بها للمساهمة في بناء الوطن وتنميته، وهذا أسلوب تنموي مؤقت ونسبي، لكنه لا يكفي وحده، إذ قد يكون سبباً في مشكلات أو حلاً لمشكلة لفترة زمنية قصيرة ثم تعود المشكلة أقوى وأصعب وأكثر تكلفة في المعالجة، فحين تتزايد أعداد الطلبة المقبولين في الجامعات دون أن تقابله أعداد مناسبة وكافية من أعضاء هيئة تدريس متفرغين للتدريس، أو دون أن يواكبه تزايد الدعم البشري والفني للمعامل والمختبرات، أو دون أن يواكبه تكثيف برامج التدريب المعملية والميدانية والكترونية لهذه الأعداد المتزايدة، فإن حقيقة المعاناة التي يعيشها المجتمع ستبرز بوضوح وتُطلّ علينا ببعض آثارها السلبية المحتملة في المستقبل من خلال ضعف متزايد لكفاءة الخريجين ثم ينتهي المطاف ببطالة يكتوي بنارها المجتمع بمؤسساته كافة، لتصبح أمامنا أزمات ولنبدأ من جديد قصة جديدة من معالجات كان يمكن تلافيها بفكر استباقي، حيث تقوم الجامعات بعمل استشرافي يهيئ لأفق تنموي يجعل من التعليم الجامعي لاعباً أساسياً في الحل وليس عبئاً إضافياً يضاعف من مشكلات المجتمع وأزماته الاجتماعية والاقتصادية. إن أولى الأولويات في ظل تلك التحديات أن يقوم منسوبو الجامعات وكفاءاتها القيادية بمضاعفة الجهود لتحمل مزيد من المسؤولية المنوطة بهم في تحسين أداء الجامعة في وظيفتها التعليمية،التي هي في الاصل تأهيلة لخريج كوادر حقيقية عاملة ، حيث يجب أن تضاعف الجامعات قوتها في التأثير الإيجابي والمباشر في تطوير أجيال الوطن وإكسابهم المهارات اللازمة للحياة والتهيئة لسوق العمل. وأحد الخيارات الناجحة التي تُمارس في الجامعات العالمية أن تقوم جامعاتنا بالتركيز على إعداد البرامج النوعية المتعلقة بانتقاء عدد من أعضاء هيئة تدريس ليكونوا نماذج ريادية في كل قسم وكلية، وتقوم بدعمهم لإحداث التغيير في أداء الطلبة، وليكونوا نماذج يحتذي بها من يخالطه تردد أو شك في إمكانية الإنجاز حتى مع ضعف مخرجات التعليم العام. أما المقترح الآخر فهو استحداث مراكز أو وحدات داخل كل جامعة تكون متخصصة في التدريب الوظيفي وتكثيف برامجها وزيادة الدعم المادي والبشري لتفعيلها في جميع كليات الجامعة وبرامجها الدراسية. ويؤكد هذا المقترح أنه اتجاه عالمي وليس مطلباً محلياً فقط. فعلى سبيل المثال في دراسة حديثة (2013) قامت بها

مؤسسة أمريكية استشارية على مجموعة من حديثي التخرج الذين انخرطوا في العمل في أمريكا، وجدت أن نسبة كبيرة منهم (63 في المائة) يحتاجون إلى مزيد من التدريب للتوافق مع متطلبات العمل المناسب مع تخصصهم. وهذا ما يؤكد أهمية قيام الجامعات بتطوير برامجها لتتضمن تدريباً مكثفاً للطلبة أثناء دراستهم الجامعية. تلك هي نماذج عالمية لبعض الممارسات النوعية التي تحتاج إليها جامعاتنا في ظل سياسة التوسع في القبول والتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمع، إلا أن نجاح مثل هذه النماذج سيكون مرهوناً بقدرة الجامعات على توفير بيئة إيجابية محفزة للتعلم والتعليم، ومرهوناً بقدرة الجامعات على مضاعفة الجهود في تسخير مواردها المادية والبشرية، ومرهوناً باستقطاب كفاءات قيادية وتعليمية وتأهلية ذات رؤية شمولية قادرة على تحمل مسؤوليتها المتعددة تجاه الأجيال في إعدادهم أكاديمياً ومهنياً لمستقبل أكثر صعوبة . وحين تنجح الجامعات في ذلك فسنجد أن عضو هيئة تدريس حين يقف في قاعة الدراسة أمام طلبته فإنه يشعر أنه يقدم رسالة سامية لوطنه ويساعد على إعداد جيل المستقبل، وأنه يقوم بمساهمة حقيقية ومؤثرة في حفظ أمن وطنه اجتماعياً واقتصادياً، بل تنميته وازدهاره. إن على مؤسسات التعليم العالي حكومية وأهلية أن تقدم مبادراتها الخاصة بهذا الشأن في سبيل تحسين أداء الطلبة أكاديمياً ومهنياً أثناء الدراسة وتحسين مخرجات الجامعة،وفي مقدمة ذلك تكوين شخصية الخريج المتزنة القوية حتى تسهم بفاعلية في تقدم المجتمع والمحافظة على أمنه الاجتماعي والاقتصادي. وأي تأخر أو تردد في ذلك – لا سمح الله - فهو مساهمة سلبية تمتد آثارها لإضعاف أمننا الاجتماعي والاقتصادي بزيادة التسرب والأنحراف ووزيادة معدلات البطالة وارتفاع معدلات الجريمة وتعطيل التنمية.وعدم الالحاق بالتنمية العالمية .

ويتضح مما سبق عرضه تنوع الدور التنموي للجامعات من دور مادي متعلق بالتنمية الأقتصادية والتعليمية والأجتماعية الى الأهتمام بتنمية القيم والأنتماء للوطن وقد بينت الدراسات السابقة علي الأهتمام العربي في بعض الجامعات والدول إلي أن هذا الدور لم يرتقى إلى الأهتمام العالمي الذى تجاوز مجرد دراسة الدور الأجتماعي للجامعات، بل امتد الى إمكانية توظيف هذا الدور كمصدر للتمويل الجامعي وتخفيف العبء على الحكومات كما بينت دراسة Jialdvoll،وتقصيرها في دعمه كما في Holtet and،في حين بينت بعض الدراسات العربية قصور هذا الدور من قبل الحكومات مثل دراسة القيزانى، وتسعى هذه الدراسة إلى الاستفادة من هذه أألبيانات والمقارنات بالخبرة الدولية في هذا المجال.

عاشراً : مؤشرات عملية كمقترحات او توصيات لمواجهة الواقع الاجتماعي المضطرب في الجامعة وتحقيق الآمن الاجتماعي .

وذلك بهدف العمل على انقاذ الشباب الجامعي من مخاطر اختراق امنهم بكافة أشكالة وخاصة الاجتماعي،وموجهات علاجية وتقديم بعض الحلول التي يمكن ان تقوم بها المؤسسة الجامعية بجميع إدارتها التعليمية وغيرها وعلي رأسها أدارات رعاية الشباب

1- العمل علي انشاء وحدة القيم : يكون هدفها الاساسي قياس الاطار القيمي للطلاب داخل الجامعة ومدي صلابته والتعرف علي المشكلات والعوامل والمخاطر والتحديات وتحديدها التي بدأت تدخل لخترق الاطار القيمي وتحدث اهتزازا فيه لدي الطلاب،والعمل علي مواجهتها .

2- انشاء وحدة بحثية خاصة بكل كلية مستقلة أو متفرعة من ادارة رعاية الشباب أو من وكالة شئون الطلاب يكون دورها دراسة المشكلات الاجتماعية وقضايا المجتمع الجامعي الداخلي أول باول وتحديدها ورسم خطة لمواجهتها وكذلك دراسة الظواهر السلبية التي تظهر والتي منها التحرش الجنسي والتنمر والعنف والانحرافات السلوكية والعمل علي مواجهتها . دعما لشخصية الطالب وحفاظا علي آمنه الاجتماعي والنفسي والتعليمي .

3- بناء خطة عملية تستهدف العمل على تنمية التفكير الناقد لدى الطلاب سواء كان ذلك داخل المحاضرات اوالمعامل أوالتدريب الميداني والانشطة المتنوعة حتي يتمكنوا من التمييز بين الأفكار الصحيحة والأفكار غيرالصحيحة ، وعدم قبول ما يتلى عليهم من برامج او طروحات ، او الشاعات من قبل بعض الجهات أو من وسائل التواصل الاجتماعي الا بعد فلترتها ومن خلال ذلك يتم فحصها ونقدها وتفكيكها واتخاذ قرار بشأنها .

4- إقامة ادارة خاصة بالاقسام العلمية في كلية من كليات الجامعة للقيام بدرسة المشكلات الاجتماعية والظواهر السلبية والقضايا المجتمعية وتأثيرها علي الطلاب وادخالها ضمن المناهج التدرسيبة علي ان تتغير تلك المناهج بتغير المشكلات والظواهر والقضايا والانحرافات في المجتمع .

5- ضرورة تفعيل برامج الارشاد الأجتماعي والنفسي في الجامعة بغية توعية الشباب الجامعي وتحصينهم من بعض الآراء التي تريد اختراق منظومتهم الفكرية والثقافية وتهدد آمنهم الاجتماعي.

6- الدفع بمزيد من الحوارات الهادفة والتي تهم الطلاب لتنمية فكرهم لمواجهة القصور في كيفية التعامل ومواجهة المشكلات المتجددة .ومن ثم اجراء العديد من الحوارات بين الطلاب واساتذتهم، وبين الطلبة أنفسهم حول أي المناهج أفضل في التعامل مع الكم المعرفي والثقافي المعقد وذلك بالرجوع الى الأصول ومناقشتها بعقل مفتوح.

7- تقديم مناهج دراسية لها من المرونة التي تساعد علي ادخال برامج وأنشطة ثقافية معاصرة الى المناهج الجامعية، يختارها الطالب وفق ميوله واتجاهاته، لغرض تنمية قدراته الإبداعية، واحتضانها ومتابعة تطويرها عبر سنوات الدراسة الجامعية. ومواجهة الظواهر الانحرافية أول بأول .

8- تنمية ميول الشباب الجامعي وفكرهم نحو العمل والرغبة في مواجهة الازمات والكوارث التي تحدث كل منها في المجتمعات وتدفعهم للتفكير في الوقاية منها من خلال تعزيز الممارسات الميدانية في البيئة المحيطة بالجامعة ، وتوفير برامج خدمة المجتمع. والمشاركة الحقيقية فيها .

9- العمل على تلبية احتياجات الطلبة ومتطلباتهم التي يرغبون بتوفيرها لهم، سواء المساعدات المادية او القروض المالية او توفير المسكن الداخلي اللائق. مما يكون له انعكاس ايجابي علي تحقيق الآمن الاجتماعي لهم ومن ثم تحقيق الشخصية المتزنة الابداعية .

10- توفير وحدة داخل كل كلية للعمل علي متابعة التحصيل العلمي للطلبة، ومساعدة المتأخرين دراسيا وعلميا على تجاوز فشلهم الدراسي من خلال برامج التعلم المتنوعة . .

11- دفع مركز العلاج الاجتماعي والنفسي للقيام بدوره لحل المشكلات العاطفية والنفسية للطلبة، فضلا عن توفير الضمان الصحي لهم.

12- وحدة خاصة للعمل علي تقويم البرامج الاكاديمية والمهنية التي تمكن الخريجين من إيجاد فرص عمل تنافسية لهم في سوق العمل بعد تخرجهم من خلال التأكيد على الجانب العملي في التخصص أكثر من النظري، والعمل علي ابرام عقود عمل لهم مع بعض الشركات او المؤسسات لتلبية احتياجاتها من الكوادر العلمية المؤهلة ، إن امكن ذلك .

13-يجب أن تتحرك ادارة الجودة في كل كلية من كليات الجامعة لتحديد مدى وضوح رؤية ورسالة واهداف الجامعة للعاملين بها ومدي مناسبتها لحاجة المجتمع الحالية والمستقبلية وكذلك دورها الفعال في ترسيخ الامن الاجتماعي للشباب الجامعي، واستثمار امكاناتها، ومؤازرة مؤسسات المجتمع المحلي لبرامجها في هذا الاتجاه .

14- العمل علي صب العديد من نواتج الوحدات التي تم التحقق منها في وكالة الدراسات العليا لكي توجه الاقسام العلمية لكي تقوم بدورها في دفع كل قسم دارسيه للقيام بتعميق في دراسة العديد من الأبداع والابتكارات التي ظهرت بوادرها بالاضافة إلي دراسة الاهتزازات القيمية والانحرافات الاجتماعية والمشكلات التي تظهر وكذلك دراسة الظواهر السلبية التي تؤثر سلبا

لايقاف تاثيرها ومن ثم وضع خطط للتدخل المهني لمواجهة المخاطر والمشكلات والظواهر السلبية . ودعم البوادر الابداعية والابتكارية .

المراجع :

1- القران الكريم .

2- إبراهيم، فاضل خليل (2011). قضايا تربوية ونفسية، دار ابن الاثير: جامعة الموصل.

3- إبراهيم، فاضل خليل (2011). أسباب ابتعاد الشباب عن منهج الوسطية، أبحاث مؤتمر دور الجامعات العربية في تعزيز مبدأ الوسطية لدى الشباب العربي، جامعة طيبة، ج 4.

4- التميمي، عماد والتميمي، ايمان(2012). الامن الاجتماعي: ضبط المصطلح وتأصيله الشرعي، بحث مقدم الى مؤتمر الامن الاجتماعي في التصور الإسلامي، جامعة ال البيت: الأردن.

5- تربان، كمال محمد (2012). الامن الفكري، أكاديمية فلسطين للعلوم الأمنية.

6- الحسن، احسان محمد (1985). البناء الاجتماعي، دار الطليعة: بيروت.

7-الهويمل، إبراهيم (2000) نعم. الدولة: السعودية. المجلد/العدد: مج 15, ع 29. محكمة: هـ 1421.

8- الخرجي، عبد الواحد (2010). فاعلية المرشد الطلابي في تعزيز الامن الفكري لدى طلاب المرحلة الثانوية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

9- شورة، احمد حمدي (2007). اتجاهات الشباب الجامعي نحو برامج تنمية المجتمع المحلي في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية: اسوان.

10- الزحيلي، وهبة (2005). التفسير المنير، ج15، دار الفكر: دمشق.

11- الطراح، علي احمد (2003). المشكلات الشخصية والمجتمعية للشباب الجامعي الكويتي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، م19، ع2.

12- علي، شكري والاحمد، امل (2008). مظاهر الاغتراب لدى الطلبة السوريين في بعض الجامعات المصرية، مجلة جامعة دمشق، 24، ع1.

13- العساف، تمام عودة (2012). الوازع الديني وأثره في درء العنف المجتمعي، مجلة دراسات

علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، م 39، ع 2.

14- العوجي، مصطفى (1983). الامن الاجتماعي: مقوماته – تقنياته، مؤسسة نوفل: بيروت.

15- عليان، عمران علي (2014). درجة تمثل طلبة جامعة الأقصى لقيم المواطنة في ظل العولمة، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، م 18، ع2.

16- عمارة ، محمد (1998). الإسلام والامن الاجتماعي، دار الشروق: القاهرة.

17- الفيروزابادي، مجد الدين محمد (2007). معجم القاموس المحيط، رتبه وعلق عليه خليل مأمون شيحا، دار المعرفة: بيروت.

18- القزويني، محسن باقر (2008). مقومات الامن الاجتماعي في الإسلام واليات تحقيقه، مجلة اهل البيت، ع7.

19- الماوردي، أبو الحسن (1973). أدب الدين والدنيا، تحقيق مصطفى السقا، دار الكتب العلمية: القاهرة.

20- اليوسف، عبد الله (1422ه). الدور الأمني للمدرسة في المجتمع السعودي، بحث مقدم لندوة المجتمع والامن، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض.

21-Magick, H. (2007). Post sixteen citizenships in colleges. An introduction to effective practice: learning and skills network, UN.

22-Peterson, D. (2005). Pathways of influence in out of school time.

Community university partnership to develop ethics directions for youth development.

23- Walker, J. (2005). Shaping ethics youth workers .New direction for Youth development. Journal articles reports description American.

24-www.manhal.net..(

25-2012 /5 /7 في https://zidni3ilma.arabepro.com › t101-topic